بسم الله الرحمن الرحيم

مادة الوضع والوضاعون

تلخيص مذكرتي الشيخ

إبراهيم بن محمد نور سيف

حفظه الله

١٤٤١هـ

المذكرة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

❖الحديث الموضوع:

أولا: تعريف الحديث الموضوع لغة واصطلاحاً، وذكر المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

- **تعريفه لغة:** للحديث الموضوع أربع معان لغوية: الحط، والإسقاط، والاختلاق، والإلصاق، ولكلٍّ منها مناسبة مع المعنى الاصطلاحي التالي:

المعنى اللغوي	مناسبته مع المعنى الاصطلاحي
الحط: وهو النقص يقال: وضع عن غريمه، إذا نقص ممّا عليه شيئا.	أن الحديث الموضوع مطروح وملقى لا يستحق الرفع أصلًا، بل هو منحط عن الاعتبار والاحتجاج، لا ينجبر أصلًا
الإسقاط يقال: وضع عنقه، إذا أسقطها.	لأنه ساقط لا يجوز اعتباره ولا الاستدلال به أو رفعه، ولا يصلح شاهداً. أو لأن الحديث الموضوع ساقط عنه ﷺ إذ هو كلامُ غيره.
الاختلاق يقال: وضعت المرأة حملها، إذا ولدت.	لما فيه من معنى التوليد والتسبُّب في الوجود والتصنيع.
الإلصاق يقال: وضَع فلانٌ على فلانٍ عاراً، إذا ألصقه به.	لإلصاقه بالنبي ﷺ مع كونه لم يصدر عنه، فليس هو مما قاله أو فعله أو أقره.

* ابن دحية (ت:٦٣٣هـ) يقدم (الإلصاق) من هذه المعاني الأربعة، ووافقه على ذلك الحافظ ابن حجر، قال الحافظ: "والأول -أي: المُلصق- أليق بهذه الحيثية"[١].

- **تعريفه اصطلاحا**، مع بيان ما عليه أكثر أهل العلم:

للحديث الموضوع تعريفان في الاصطلاح:

- التعريف الأول: الشامل للعمد والخطأ.

قال د. عمر فلاته[٢]: عرّفه علماء الحديث بأنه: **الحديث المختلق المصنوع المكذوب[٣] على رسول الله ﷺ عمداً أو خطأ.**

---

[١] ينظر: النكت (٨٣٨/٢).

[٢] "الوضع في الحديث" (١٥٥/١).

[٣] قال السخاوي: جيء في تعريفه بهذه الألفاظ الثّلاثة المتقاربة للتّأكيد في التّنفير منه. "فتح المغيث" (٢٩٤/١).

قوله في التعريف: "عرفه علماء الحديث" مراده به: أكثرهم ومُعظمهم، وليس جميعهم[1].

وسبب قوله ذلك أنه في مقام تأكيد الترجيح.

وهذا التعريف هو الراجح المختار؛ لشموليته، ولكون أكثر أهل العلم عليه كما سيأتي.

○ الأمور المرجحة لإدخال الموضوع خطأً في تعريف الموضوع:

١. أن التعريف الشامل للعمد والخطأ مُوافق لما في أصل اللغة: أن الكذب هو الإخبار بِخِلاف الواقع عمدًا أو خطأ.

٢. أن أكثر أهل العلم عليه، سواء ممن ألف في الموضوعات أو ممن لم يؤلف فيها.

٣. كون المؤلفين في الموضوعات اعتمدوا هذا في جمعهم للموضوعات [2].

٤. أن هدفنا الفصل التام بين ما تصح نسبته لرسول الله ﷺ وبين ضده؛ حفظا للسنة، والحديث هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، فلا بد من التشدد في أخذه ورد ما غلب على الظن أنه ليس منه. (فصل غير الثابت عن الثابت).

○ القائلون بدخول الموضوع خطأ في تعريف الموضوع؟

أكثر أهل العلم، وجاء كلامهم في ذلك بأكثر من أسلوب:

١. **منهم من صرح بذلك في سياق تعريف**: كالعراقي / وطاهر الجزائري / والتَّهانوي .

٢. **ومنهم من أطلق ولم ينص على العمد ولا الخطأ**: كابن الصلاح / وبدر الدين المارديني .

٣. **منهم من اعتمد منهج الشمول للعمد والخطأ في مصنفاتهم في الموضوعات**: كابن الجوزي وكثير ممن بعده.

٤. **منهم من حكى صنيع ابن الجوزي مُقراً له موافق عليه**: كابن تيمية / وابن حجر / والسيوطي/ والمعلمي .

الإدراج، ومتى يكون كذبًا.

➢ في قصة ثابت بن موسى مع شريك في المروي بلفظ من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار... الحديث.

قال ابن حبان: مدرج . ووافقه الحافظ وأشار إلى ذلك السخاوي، واستحسنه الشيخ أحمد شاكر.

✓ بأي اعتبار جُعِل مدرجاً ؟

الجواب: بالنظر إلى أصل القصة .

✓ لماذا جعله ابن الجوزي في الموضوعات؟

الجواب:

١. لانتفاء نسبته لرسول الله ﷺ.

٢. عدم تحري ثابت في روايته.

---

[1] وهذا أسلوب معهود عند أهل العلم، وذلك بافتتاح الكلام بما ليس فيه أي إشارة لِخلاف، ثم يذكرون بعده القول الآخر، دون سابق تنبيه.

[2] باعتبار أن أول من ألّف في الموضوعات -بتوسع- هو العلامة ابن الجوزي، فقد اعتمد هذا المنهج، وأكثرُ مَن جاء بعده وافقه عليه .

٣. ولأن السُراق سرقوه منه وتداولوه.

قال الشوكاني رحمه الله: "كون واضعه ظنه حديثًا لمّا سمعه من شيخه يقوله من جهة نفسه لا يُخرجه عن كونه موضوعًا". (الخلاصة: لا مانع من جعله من قبيل المدرج أو جعله من قبيل الموضوعات).

- التعريف الثاني: **المقتصر على العمد.**

الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ عمداً.

قال به: الذهبي، وأبو العلاء الهَمَذاني، ومحي الدين الكافيجي، وجمال الدين القاسمي.

- **توجيه هذا القول المرجوح (أدلتهم):**

١. أن المنسوب للرسول ﷺ خطأً له أسماء مخصوصة كالمقلوب والمدرج والمعل، وإن كان الحكم فيه الرد.

(ويجاب عنه: بأن الظن الغالب له حكم الجزم، فإذا جُزم (غلب على ظنه) بانتفاء النسبة للنبي ﷺ مع وجود قرائن أخرى كعدم تحري الراوي، انتقل الحكم من القلب مثلًا إلى الحكم بالوضع، وإذا لم يجزم بقي الحديث مسمى بالمقلوب).

٢. الحكم بالوضع من الأمور الظنيّة التي لا ينبغي التسرع فيها، وهذا يقتضي عدم الحكم على الخطأ بالوضع في رواية غير المتعمد.

(ويجاب عن هذا: بأن السبب في الحكم على هذه الأحاديث بالوضع أن هدفنا الفصل التام بين ما تصح نسبته لرسول الله ﷺ وبين ضده حفظا للسنة. (أي: فصل غير الثابت عن الثابت) فلا بد من التشدد في أخذه ورد ما غلب على الظن أنه ليس منه).

❖تقرير كون الموضوع شرَّ أنواع الضعيف:

قال الخطابي: "فأما السقيم منه -أي الحديث- فعلى طبقات شرها الموضوع"[١]، وقال ابن الصلاح: "اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة"[٢].

❖مُسوّغات إطلاق لفظ «حديث» على الخبر الموضوع مع أنه في التحقيق ليس حديثًا.

أ- أن كل كلام في اللغة يسمى "حديثًا".

ب- يسوغ ذلك بالنظر إلى زعم واضعه.

ت- صورته صورة الحديث من حيث السند والمتن.

---

(١) معالم السنن (١/ ٦).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث - ت الفحل (ص: ٢٠١).

ث- أنه أطلق عليه لفظ الحديث لأن النبي ﷺ سماه حديثًا بقوله "من حدّث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين ".

ج- لأن الحكم عليه بالوضع حكم ظني غالبا، فيبقى احتمال كونه صادقًا فلهذا الاحتمال يسوغ هذا الإطلاق.

ح- من أجل الوقوف على طُرقه التي يُتوصل بها لمعرفة كذبه، فيُنفى عنه القبول، ويحكم بردّه.

❖ الألفاظ الدّالّة على الوضع في المروي، وفي الرّاوي -بما يُشعِر بوضع المروي-:

ألفاظ صريحة، وهي قسمان:		ألفاظ كناية:
ألفاظ جازمة	**غير جازمة**	**شرطها: انضمام قرينة**
في الراوي: المراتب الثلاثة على الترتيب كأفعل مثل: (أكذب الناس) وصيغة المبالغة: (كذاب) وصيغة الفعل: (يكذب).	يأتي عن الثقات بأشياء موضوعة كأنه المُتعمِّد لها أو: يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها. .	له عجائب
هذا من إفكه جِراب الكذب	ما في الإسناد مَن يُحمل عليه سواه.	ساقط
وفي المروي: مكذوب	من مصائبه.	هالك
	حدّث بالبواطيل	الرواية عنه حرام
موضوع	شبه/كأنه موضوع.	ذاهب الحديث
باطل	لا أصل له.	منكر الحديث
		اِرم به / متروك/ له أوابد
		حديثه ليس بشيء
		سكتوا عنه
		في حديثه نظر
		أحاديثه لا يتابع عليها

❖ بيان حرمة الكذب على رسول الله ﷺ:

الاستدلال على تحريمه من الكتاب والسنة.

- ✓ الدليل **من القرآن:** {إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ} [النحل: ١١٦]، {إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ} [النحل: ١٠٥]، {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ} [الصف: ٧].
- ✓ الدليل **من السنة:** "من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار".
- ✓ والكذب على النبي ﷺ **ليس ككذب على غيره:**

بدليل قوله ﷺ: "إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد".

- ✓ حتى إن **الذي يروي الحديث الموضوع يشارك واضعه بالإثم:**

بدليل قوله ﷺ: "من روى عني حديثا يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين".

ويرى: بضم الياء أي يظن، فهما كاذبان أحدهما كذب حقيقةً، والآخر كذب ظناً.

❖ حكم رواية من كذب في حديث ثم تاب، هل تقبل روايته بعد ذلك؟

الجمهور على أنها لا تقبل "وهو الراجح"، وقَبِلها بعض أهل العلم قياسا على سائر المعاصي.

❖ هل يكفر من كذب في حديث وافتراه؟

ج: فيه ثلاثة مذاهب:



❖ استعراض شُبَه المُستبيحين للكذب من الكرّاميّة وغيرهم، ومناقشة العلماء للشُّبَه التي أثاروها.

شبه الذين جوزوا الكذب في الحديث :

١. قالوا: يجوز الكذب إذا لم يكن فيه إضلال للناس، بدليل الزيادة الواردة في حديث "من كذب عَليّ" وفيه قيد: "ليضل الناس".

وجوابها: أن زيادة "ليضل الناس" باطلة باتفاق الحفاظ، ولو صحت لكانت "اللام " للتأكيد أو للصيرورة والعاقبة لا للتعليل.

٢. قالوا: الحديث الوارد خاصٌ بسبب وروده، لا يتعداه إلى غيره .

وسبب ورود حديث "من كذب عليّ"، هو قصة زواج كذب فيها رجل على النبي ﷺ.

والجواب: هذا مردود لعدم ثبوت صحة الحديث، وللقاعدة الأصولية: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب –هذا لو سلمنا بثبوت القصة–.

٣. قالوا الكذب عليه خاص بأن يقال "ساحر" أو "مجنون" واستدلوا على ذلك بحديث رواه الجورقاني وفيه: أنه شق على الصحابة حديث من كذب.. فقالوا: نحن نزيد وننقص؟ فقال: "ليس ذاكم إنما أعني من كذب علي يقول: أنا كذاب أنا ساحر أنا مجنون".

والجواب: أن هذا الحديث باطل، وإسناده منقطع – كما ذكر الجورقاني–، ولو صح فمعنى قولهم "نزيد وننقص" هو الألفاظ التي لا تُخِلّ بالمعنى، وهذا جائز.

٤. قالوا: نحن نكذب له لا عليه، واستدلوا بحديث: "من حدث عني حديثا هو لله رضا فأنا قلته وبه أرسلت "قالوا: الحديث ذو المعنى الحسن كأن النبي ﷺ قاله.

الجواب: هذا الحديث ضعيف لا تقوم به حجة، وقولهم: نكذب له، هذا جهل منهم باللسان؛ لأنه لا يكون إلا كذبا عليه، فيضعون الأحكام ويخبرون بوعد الله على الأعمال التي يحثون عليها كذبا، وهذا كله عليه ولا يكون له بحال من الأحوال.

٥. قالوا: الوعيد في حديث "من كذب" خاص بمن قصد عيبه ﷺ وشَيْن الإسلام لما جاء في رواية أنه قال: "إنما أعني الذي يكذب علي يريد عيبي وشين الإسلام".

والجواب: هذه الزيادة لا تصح بل راويها كذاب، وهو (محمد بن الفضل) كذبه الأئمة.

❖ حكم رواية الحديث الموضوع ونقله:

إجمالًا: حكم روايته ونقله **حرام** لا يجوز إلا مع بيان وضعه.

وتفصيلًا: **إن كان راويه جاهلًا** بكونه موضوعًا: فهو معذور لجهله، وواجبه: أن تحجزه تقواه على الدخول فيما لا يعرف.

وأما إن كان عالما بكونه موضوعًا، **فله أحوال**:

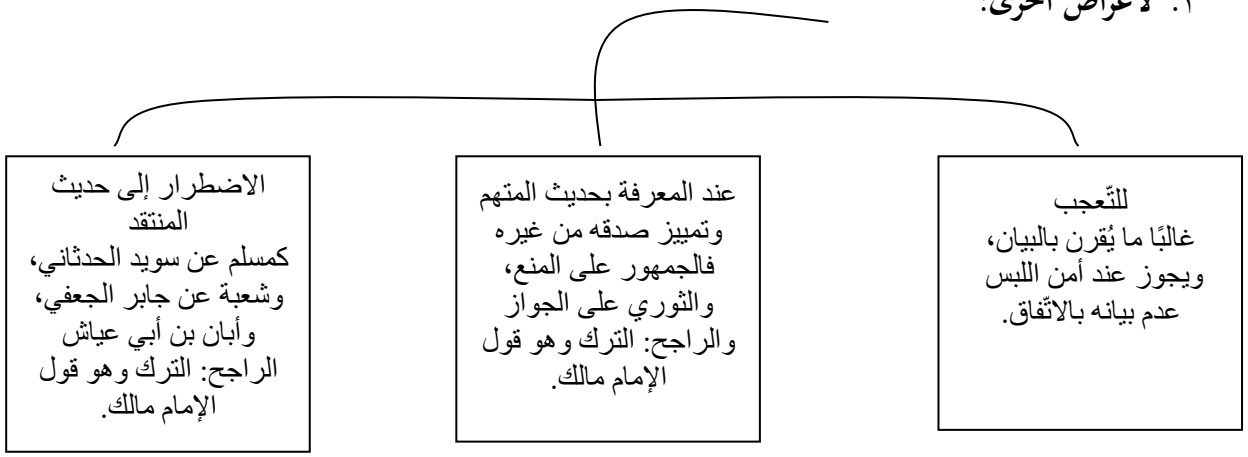
١. **أنه يبيّن وضعه، فهو مأجور**، وهذا البيان بطريقتين:

أ. بيانه مصرّحًا وبلفظ يُعرف به كذبه عند الناس= وهذا هو واجب.

ب. بيانه بالإحالة على سنده دون تصريح= وهذا فعله المتقدمون لكثرة العارفين[1]؛ وليس بسائغ في الأعصار المتأخرة لسببين: ١/ قلّة العارفين في الأعصار المتأخرّة، ٢/ أن المقصود عند المتأخرين بقاء سلسلة الإسناد.

٢. **أن لا يبيّن وضعه**؛ بقصد التّشبّع والتّكثُّر، وهذا حرام وهو شريك للواضع في إثمه سواء كان في العقائد أو الأحكام أو الفضائل (على الصحيح؛ خلافًا لمن قال بالمنع مطلقا في العقائد، وبالمنع مقيدًا بالبيان في الأحكام، وبالترخيص في الفضائل مع البيان أو عدمه)، فالصحيح تعميم التحريم في الأصناف الثلاثة.

٣. **لأغراض أخرى**:



[1] أطلق السخاوي في "فتح المغيث" لومَ من أكتفى بالإسناد عن البيان؛ ولعله يقصد المتأخرين.

❖بَدْءُ الوضع، ووجود الموضوع في الحديث:

أ- تاريخ بداية ظهور الوضع في الحديث النبوي، واستعراض مُستندات الآراء الثلاثة للباحثين المعاصرين، ومناقشتها، وبيان الراجح منها:

الرأي، ومن قال به	الحكم عليه	مستند من قال به	سبب القبول أو الرد
١/ حدوثه في العهد النبوي. قال به: الكاتب أحمد أمين، والشيخ محمد أبو زهو، وهاشم معروف الرافضي.	**وهو رأيٌ مردود**	أما أحمد أمين: فقرّره تخمينا وتخرصًا، أي: لم يبنى على أساس ودليل، وهذا هو الظن الذي لا يغني من الحق شيئًا. وأما الشيخ أبو زهو: فاستند إلى سبب ورود حديث "من كذب"، وهو قصة زواج كذب فيها رجل على النبي ﷺ. أما هاشم الرافضي: فتوجه لاتهام الصحابة ولمزهم في أعيانهم.	لأنه مبني على الظن، "وإن الظن لا يغني من الحق شيئا". أما استدلالهم بالقصة التي وردت في سبب حديث "من كذب عليّ" فمردود؛ لأن إسنادها ضعيف. وانظر كلام الشيخ السماحي الآتي بعد قليل.
٢/ ظهوره في منتصف القرن الأول (على اختلاف متقارب في التعبير عن ذلك). قال به: محمد أبو شهبة، ومحمد عجاج الخطيب، ونور الدين عتر، وعبد الفتاح أبو غدة، وأكرم ضياء العمري.	**وهو مرجوح**	حدده الشيخ محمد أبو شهبة بسنة (٤٠هـ) واستند على وجود حديث الوصية لعلي رضي الله عنه، وعزا وضعه لابن سبأ. وأما الشيخ محمد عجاج الخطيب والشيخ نور الدين عتر فحددوها بفتنة مقتل عثمان. وأما الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فحددها بين (٤٠-٥٠) واستند على أثر ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما..." وأما الشيخ أكرم فعنده احتمال وجوده في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه، واستند -وقد رجع عنه فيما بعد- على حادثة عبد الرحمن بن عديس رضي الله عنه حيث روي عنه أنه خطب على المنبر، وقال إنه سمع ابن مسعود يروي مرفوعا: "عثمان أضل من عيبة بفلاة عليها قفل ضل مفتاحها ".	لكثرة الصحابة رضي الله عنهم في هذا الوقت. ولانعدام الدليل المادي. وأدلة القول الثالث أقوى. وأما **حديث الوصية لعلي**: فنبه الشيخ عبدالصمد آل عابد بعد تتبعه لطرقه بأن هذا الحديث وضع في القرن الثاني. **وأما أثر ابن سيرين**: فقصده نفس قصد ابن عباس في قصته مع بشير بن كعب لما جاء يحدث ولم يهتم ابن عباس به، فالمقصود هو أن قيام الفتنة كانت بداية في التثبت وعدم قبول الحديث إلا من أهل السنة، فهما يدلان على وجود التوجس والتثبت ولا يلزم أن يدلا على وقوع الكذب فعلا. **وأما حادثة ابن عديس** رضي الله عنه: فسندها لم يصح (فيها علتان : جهالة شيخ ابن أبي الدنيا، وأن في إسناده ابن لهيعة وفيه تشيع قوي)، وعلى فرض ثبوتها فيحمل على أنه من كلام ابن عديس نفسه ؛ لما كان بينه وبين عثمان رضي الله عنه من نفرة، وليس مرفوعا.

٣/ ظهوره في أواخر القرن الأول قال به: الدكتور السماحي، والدكتور عمر فلاته، وشيخنا مدرس المادة د. إبراهيم بن محمد نور سيف.	**الراجح**		لقلة عدد الصحابة رضي الله عنهم في هذا الوقت. تهيؤ الأسباب بعد وجود المقدمات من اختلاف وجهات الاجتهاد حول الخلافة والتجرؤ على قتل الخلفاء أو عيبهم وتزوير الكتب. ما ورد في أخبار المختار الثقفي حيث اتجه فكره إلى التقوُّل على رسول الله ﷺ فطلب من محمد بن عمار ابن ياسر وغيره أن يضع له حديثا فرفض فقتله وفي الحديث" يكون في ثقيف كذاب ومُبير" فالكذاب هو المختار الثقفي هذا والمبير (معناه المهلِك) وهو الحجاج ابن يوسف.

(استدل الدكتور محمد السماحي رحمه الله على عدم وجود الوضع في العهد النبوي بقوله تعالى: "ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل * لأخذنا منه باليمين " الآيات. فإذا كان هذا الوعيد بالنسبة لرسول الله ﷺ –وهو المعصوم منه ومن سببه – فما ظنك بمن عداه؟! فإن الله لن يتركه بغير عقاب، أو أن يفضح كذبه، لأن الوحي كان لا يزال ينزل على رسول الله ﷺ) .

ب- القائلون بعدم وقوعه مطلقاً، وردّ الحافظ ابن كثير لمقولتهم:

جعل ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ القائل بعدم وقع الوضع في الحديث بين أمرين:

١. إما أنه غير موجود أصلا، أي: قائل أفتراضي، فتكون المسألة افتراضية، وهي من الترف الفكري.
٢. وإما أنه بعيد غاية البعد عن ممارسة العلم الشرعي؛ لإنه ينكر أمرًا محسوسًا، لا سيما إذا نظرنا إلى الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة.

ت- استدل بعض أهل العلم بحديث "سَيُكذبُ عليّ" محاولة منهم للرد على هؤلاء، قالوا:

إن صح الحديث فإنه يدل على وقوع الكذب لا محالة.

وإن كان مكذوباً فقد حصل المقصود بورود هذا الحديث نفسه [١].

واستدلوا أيضًا بحديث "مَن حَدثَ عَنِّي بحديثٍ يُرى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبين"، حيث قالوا: هذا إنذار من رسول الله ﷺ بأنّ في أمّتِه من يكذب عليه.

- **قال د. أبو شهبة: هذا الرأي –أي: إنكار وقوع الوضع في الحديث– له خطره على الشريعة لأن التمسك به:**
  - أ. يقتضي تصحيح الباطل والمحال.
  - ب. واعتماد روايات تقلل الثقة بالأنبياء وتذهب بعصمتهم.
  - ت. ومع هذا لا يمكن معه إثبات حق ولا إقامة دين.

[١] أورد هذا الحديث " مُلا علي قاري " في " الأسرار المرفوعة " (ص٢٥٥ رقم ٢٣٨)، ونقل عن ابن الملقن قوله: هذا الحديث لم أراه كذلك (مروياً) نعم من أفراد مسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال : يكون في آخر الزمان دجال كذابون .

❖ العوامل والأسباب التي أدّت إلى ظهور الوضع، وانتشاره:

الأسباب التي حملت بعض الناس على اختلاق الأحاديث وافترائها على رسول الله ﷺ كثيرة جدًا، لكن يمكن أن نجمل أهمها فيما يلي:

١. العوامل السياسية: ومنها التّقرُّب والتزلُّف إلى الحُكام .

أما العوامل السياسية فالمقصود بها ما ارتبط بأمور الخلافة، وولايتها، والتنازعات حول بعض مُتعلقاتها، حتى امتدّت إلى قيام الحروب، التي ضمّت البذرة الأولى لفكرة العداوة، فتلاها التفرُّق، ثم التّحزُّب، فالتعصُّب، ثم الاستنصار لذلك بالموضوع.

- **من أمثلة ما كان سبب وضعه العوامل السياسية:**

الحديث الموضوع في فضائل عثمان رضي الله عنه[1] وهو:

ما رواه ابن عدي بسنده عن محمد بن زياد عن محمد بن عجلان عن أبي الزبير، عن جابر: أن رسول الله ﷺ أُتي بجنازة رجل فلم يصل عليها، فقيل له: يا رسول الله ما رأيناك تركت الصلاة على أحد إلا هذا ؟! قال: "إنه كان يبغض عثمان أبغضه الله ".

ومحمد بن زياد اليشكري الطحان: اتهموه بالكذب (قال أحمد: كذاب خبيث، قال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات).

وأما التّقرُّب إلى الحُكام فهو فرعٌ لما سبق، لكن لكثرة من أورده تم التنبيه عليه؛ وإن كان هو عاملٌ تأثيره نادر في حصول الوضع في الحديث.

ويؤيد ذلك:

١ – أنه لا يوجد من الشواهد على الوضع تزلُّفاً للحكام إلا أمثلة نادرة، كقصة غياث بن لإبراهيم، حين دخل على المهدي؛ كما تذكر القصة – وكان يُطيِّر الحمام فافترى لتسويغ عمله زيادةً في حديث: "لا سبق إلاّ في حافر أو نصل" فزاد فيه "أو جناح" لإرضاء المهدي.

٢– من الخلفاء من كان يتتبع الزنادقة والكذبة ويوقعوا بهم العقوبة، كالمهدي.

٣– أن من وضع –وخاصة الزهاد– كان وضعهم لمصلحة دينية لا دنيوية.

٤– كثرة أهل العلم في مجالس الأمراء غالبًا.

٥– أن أحوال الخلفاء والأمراء وما يدور في مجالسهم مما يهتم به المؤرخون، ومع هذا فلم تنقُل الأخبار التاريخية من ذلك إلاّ النادر، كما تقدّم.

---

[1] والثابت في فضائله كثير جدا ولله الحمد، وهو أفضل هذه الأمة بعد النبي ﷺ وخليفتيه.

٢. الفرق والأهواء (كالرافضة والخوارج):

أ- الرافضة: أطبق العلماء على أن للشيعة أثراً بارزاً في الكذب ووضع الحديث، ولم يخالف في ذلك أحد.

قال شيخ الإسلام عن أصل بدعتهم: وأما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمد الكذب كثير فيهم، وهم يقرون بذلك حيث يقولون ديننا التقيّة، وهو أن يقول أحدهم بلسانه ما ليس في قلبه، وهذا هو النفاق. [1]

من كتاب الرافضة: الكافي، مصنفه أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني –أخزاه الله– (ت:٣٢٨هـ).

قال الشيخ عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي: كتاب الكافي مملوء من رواية ابن عيّاش، وهو بإجماع هذه الفرقة كان وضاعا كذابا، والعجيب من (الشريف المرتضى) مع علمه بهذه الأمور كان يقول: "إن أخبار فرقتنا وصلت إلى حد التواتر"! وأعجب من ذلك أن جمعا من ثقاتهم رووا خبرا وحكموا عليه بالصحة، وآخرين كذلك وحكموا عليه بأنه موضوع مفترى، وهذه الأخبار كلها في صحاحهم! كما أن ابن بابويه حكم بوضع ما روي في تحريف القرآن وآياته، ومع ذلك فتلك الروايات ثابتة في (الكافي) بأسانيد صحيحة –بزعمهم–! إلى غير ذلك من المفاسد، والله يحق الحق وهو يهدي السبيل".

ب- الخوارج:

- **هل كان لهم أثر بارز في الوضع ؟**

القول الراجح أن الخوارج لم يكن لهم أثر في وضع الحديث، وقيل: لهم أثر ضئيل.

مما يؤيد القول الراجح:

أ. أن كثيرا من الخوارج يقتصرون في الاحتجاج على ظواهر القرآن –دون السنة –.

ب. أن من أصولهم: أن مرتكب الكبيرة كافر، والكذب عندهم من الكبائر.

ت. اعتمادهم في دعوتهم على السيف والمصارحة، لا التقية.

ث. شهادة أئمة الحديث على صدقهم وترفعهم عن الكذب.

ج. خلو كتب الموضوعات من أحاديث اتهموا بوضعها.

ح. كونهم عربا من أهل البادية أو بعدهم عن الحياة الحضارية التي من شأنها المداهنة.

- لكن ألم يرو عن ابن لهيعة أنه حكى عن شيخ من الخوارج: أنه سمعه يقول بعدما تاب: إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثا؟

  ألا يدل ذلك أن الخوارج كانوا يضعون الحديث؟

الجواب:

١. أن هذا كان منهم بعدما كسرت شوكتهم، ولم تكن لهم قوة وصولة، وخالطوا الناس وأهل الأهواء، فكان لبعضهم دور في نشر الوضع، ومع هذا فهم أقل من غيرهم في وضع الحديث، فلم يكن لهم دور في ظهور الوضع، والله أعلم (كلام الشيخ عبد الصمد).

---

[1] منهاج السنة.

٢. هذه القصة لها روايتان: الأولى –وهي الراجحة– جاءت بلفظ "سمعت شيخا من أهل البدع تاب ورجع يقول..". والثانية بلفظ "شيخا من الخوارج "، فتكون الرواية الثانية من باب الرواية بالمعنى، وأن الصحيح هو أنه رجل من أهل الأهواء وليس من الخوارج، فلا يصح حينها الاستدلال بهذه القصة على أن للخوارج أثرا في الوضع، وحينها ينعدم الدليل على ذلك فلا يكون لهم أثر كما قدمنا. (كلام الشيخ عمر بتصرف).

٣. الزندقة.

والزنادقة: هم الذين يبطنون الكفر، ويظهرون الإسلام، أو الذين لا يتدينون بدين، وهم السابقون إلى وضع الحديث، والهاجمون عليه، والظالمون لأنفسهم، حملهم على الوضع استخفافهم بالدين، والتلبيس على المسلمين.

- **هل كان للزنادقة أثر في وضع الحديث؟**

الجواب: نعم كان لهم أثر في ذلك، ولهم في الوضع مسلكان:

أ. وضع الأحاديث ودسها.

ب. الإقرار كذبا بوضع أحاديث كثيرة جدا؛ للتشكيك.

وهؤلاء مثل: عبدالكريم بن أبي العوجاء، الذي أتى به محمد بن سليمان بن علي، فأمر بضرب عنقه، فقال: والله لقد وضعت فيكم أربعة الآف حديث أحرم فيها الحلال، وأحل فيها الحرام.

وأخذ هارون الرشيد –خامس الخلفاء العباسيين– زنديقًا ليقتله، فقال ذلك الزنديق للرشيد: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ يريد بذلك أنه لا يقدر على إزالة ما بثه من الشر –إن كان صحيحًا ما قاله– فأجابه الرشيد قائلًا: أين أنت يا عدوا الله من أبي إسحاق الفزاري، وابن المبارك ينخلانها، فيخرجانها حرفًا حرفًا.

٤. العصبية (تشمل التعصب: للمذهب، والبلد، واللغة، والجنس).

- **اذكر مسالك وطرق المتعصبين للمذهب في وضع الحديث؟**

لهذه المسألة شقان:

أ. **التعصب في الأصول العقدية**، ولهم في ذلك طرق:

١. ما وضع لنصرة الفكرة. ٢. ما وضع للرد على مخالفيها. ٣. ما وضع في ذم بعض الفرق بأسمائها.

قال الحاكم: كان محمد بن القاسم الطالقاني من رؤساء المرجئة، يضع الحديث على مذهبهم.

وحكى بن عدي: أن محمد بن شجاع الليثي: يضع الأحاديث التي ظاهرها التجسيم، وينسبها إلى أهل الحديث، يقصد الشناعة عليهم؛ لما بينه وبينهم من العداوة المذهبية.

ب. **التعصب في الفروع الفقهية**، لهم في ذلك طريقتان:

١. ما وضع في مناقب الأئمة وذم مخالفيهم. ٢. ما وضع لتأييد رأي الإمام في مسألة.

وهذا يدل على أن المتعصبين للمذهب كان لهم أثر في وضع الحديث.

قال أبو العباس القرطبي[1]: "وقد استجازَ بعضُ فقهاءِ العراق نسبةَ الحكمِ الذي دَلَّ عليه القياسُ إلى رسولِ الله ﷺ نسبةً قوليَّة، وحكايةً نقليَّة، فيقول في ذلك: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا؛ ولذلك ترى كتبهم مشحونةً بأحاديثَ مرفوعة، تشهدُ متونُها بأنَّها موضوعَة؛ لأنَّها تُشبِهُ فتاوى الفقهاء، ولا تليقُ بجزالة سيِّد الأنبياء، مع أنَّهم لا يقيمون لها صحيحَ سَنَد، ولا يُسنِدونها من أئمَّةِ النقل إلى كبير أَحَد، فهؤلاء قد خالفوا ذلك النهي الأكيد، وشَمِلَهُم ذلك الذَّمُّ والوعيد".

٥. جهلة الزهاد والصالحين، وتساهلهم في الرواية.

وهم قوم ينسبون إلى الزهد، حملهم التدين الناشئ عن الجهل على وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب رغبة في الأجر -في زعمهم-؛ ليحثوا الناس بزعمهم على الخير، ويزجروهم عن الشر، أو لعدم تميزهم بين الصحيح والسقيم، يحملون ما سمعوه على الصدق فيُحدثون به، ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب، قال يحي القطان: ما رأيت في أحدٍ أكثرَ منه فيمن يُنسب إلى الخير"، أي يريد: يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب.

- **هل كان لجهلة الزهاد والصالحين أثر في وضع الحديث؟ وبيّن طرقهم في ذلك؟ وسبب ضررهم؟**

الجواب: نعم كان لهم أثر في ذلك.

ولهم في ذلك طريقتان (أو هم فريقان):

أ. بافترائهم لأحاديث الترغيب والترهيب.

ب. بتصديقهم لكُل ما يسمعون فيُحدثون به.

وسبب ضررهم؛ اغترار العوام بهم؛ لظاهر زهدهم وصلاحهم.

٦. القُصاص والمُذكّرون على غير الوجه الشرعي.

- **لماذا كره السلف رحمهم الله تعالى القصص؟**

لعدة أسباب:

١) أن القصص وظيفة دينية تختص بالحاكم، لا يجوز التطفل عليها.

٢) اشتمال غالبها على ما ليس بثابت وعلى الإسرائيليات مما هو مشتمل على الأكاذيب والمستحيلات.

٣) أنه بصورتها التي آلت إليها بدعة؛ حيث اتخذها الخوارج لنشر بدعتهم، والشحاذون لجمع المال.

٤) أنها مشغلة عن المهم كقراءة القرآن والتفقه في الدين.

٥) أن في القرآن والحديث من القصص ما يكفي للعظة.

٦) أن غالب القصاص لا يتحرون الصواب، ولا يتحرزون من الخطأ.

ولهذا فإن أثر القصاص في الوضع كبير.

---

[1] "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" (١/ ١١٥).

- **عرف كلا من القصص، والتذكير، والوعظ، واذكر صفات الجيد منها والرديء؟**

الجواب:

القصص: هو اتّباع القصة الماضية بالحكاية عنها والشرح لها.

التذكير: هو تعريف الخلق بنعم الله عليهم وحثهم على شكره، وتحذيرهم من مخالفته.

الوعظ: تخويف يرق له القلب.

القصص الجيد: ما توفرت فيه الحكمة والإخلاص وتحري الثابت.

القصص الرديء: هو ما لم تكن فيه هذه الصفات فهو سيء الأثر ومذموم.

هذه أسباب دفعت أصحابها إلى تعمد الكذب على رسول الله ﷺ، إلا ما كان من بعض الزهاد والعباد الذين تساهلوا في الرواية، لكن هناك أسباب أوقعت أصحابها في الكذب من غير تعمد، أهمها ما يلي:

١. **ضياع الكتب أو احتراقها ممن يعتمد عليها، ثم بعد ذلك يحدث من حفظه فيقع الغلط في كلامه، وذلك مثل: عبدالله بن لهيعة.**
٢. **الاختلاط، فقد حصل لقوم ثقات أن اختلطت عقولهم في أواخر أعمارهم، فخلطوا في الرواية، وقلبوا المرويات، وذلك مثل أسماعيل بن عياش، وغيره.**

❖جهود السلف الصالح في وقاية السنة والاحتياط لها:

➢ جهود الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، ويشمل:

- التحري في سماع الحديث وروايته.
- السؤال عن الإسناد.

➢ جهود علماء الحديث في ذلك، ويشمل:

- الوسائل التي اتخذوها في تتبُّع الكذبة وزجرهم.
- بيان الطرق والقرائن الدالة على معرفة الوضع في السند والمتن.

❖الوسائل التي اتخذها علماء الحديث في تتبع الكذابين وزجرهم.

١. وعظهم وتخويفهم بالله.
٢. تمزيق كتبهم وتحريقها وتخريقها؛ إنكارا لمروياتهم.
٣. هجرهم وعدم عيادة مريضهم وتشييع ميتهم وترك السلام عليهم.
٤. التشهير بهم وعدم قبول الوساطة في الكف عنهم.
٥. كتابة المحاضر والإشهاد عليها بعد أخذ إقرارهم على كذبهم.

٦. الاستعداء عليهم، ووصفهم بألقاب تناسب أحوالهم.

- **ما المقصود بـ (الاستعداء على الكذابين)؟**

المقصود هو طلب الاعتداء عليهم على سبيل المعاقبة لهم، وفي هذا يقول شعبة: "لا تحِّدث وإلا استعديتُ عليك السلطان".

وكان يتم ذلك بأحد أمرين:

أ. أن يستعين العلماء بالولاة في تأديب الكذابين وتعزيرهم.

ب. وكان بعض الأئمة لا يرى ضرورة الاستعانة بالولاة، وإنما كان يباشر الاستعداء عليهم من قبل نفسه أو بالعون مع جماعة يتولون تأديب الكذاب حتى يرتدع عن كذبه.

❖بيان طرق معرفة الوضع في السند والمتن:

ذكر ابن دقيق العيد[١]: "أن أهل الحديث كثيرا ما يحكمون بذلك باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث". وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة مزاولة ألفاظ الرسول ﷺ هيأة نفسانية، أو ملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي ﷺ، وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه، كما سئل بعضهم: كيف تعرف أن الشيخ كذاب؟ فقال: إذا روى لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها، علمت أنه كذاب".

وذكر ابن قيم الجوزية[٢] "أن من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به، وينهى عنه، ويخبر عنه، ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به، وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فإن للأخص به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح، ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم".

وعلى ضوء تلك المعرفة من الأئمة النقاد مع خشيتهم من التباس الأمر على من يأتي بعدهم وضعوا علامات يعرف بها الموضوع، ويميز بها بين الصحيح وغيره.

---

[١] الاقتراح (ص:٢٣١).

[٢] المنار المنيف (ص:٤٤).

أ/ الطرق والقرائن الدالة على معرفة الوضع في السند:

١. تنصيص الأئمة على كذب الراوي في حديث معيّن.
٢. الاعتراف بالوضع (أي: إقرار الراوي أنه وضعه)، كحديث فضائل القرآن، اعترفَ بوضعه ميسرة.
٣. ما يقوم مقام الإقرار؛ عن طريق استفادة ما يدل عليه بسؤال الراوي نفسه عن لقائه لمن روى عنه وجوابه بما يفيد عدم حصول اللقاء؛ بتباين تاريخ ولادته ووفاة شيخه، أو التوصل من خلال جوابه إلى معرفة حائل بينه وبين اللقاء والسماع منه.

- قال ابن دقيق العيد عن إقرار الراوي بأنه وضع: "وهذا كافٍ في ردّه، لكن ليس بقاطع في كونه موضوعًا".

(أي: أن إقرار الراوي بالوضع يلزم منه إثبات القطع بالوضع بمجرد الإقرار، في حين أن الراوي يحتمل أن يكون كاذبا في إقراره فيلزم منه القطع بالوضع كذبا).

وما نبه عليه ابن دقيق العيد وُجد تحققه فيما ادّعاه الزنادقة من وضع الأعداد الهائلة من الموضوعات وهم كاذبون في أغلب ما أقروا به حيث مقصودهم من ذلك التشكيك في الدين والتشويش بزعمهم إفساد الدين بما وضعوه.

- لكن جماعة من العلماء فهموا الكلام على غير مقصوده:

١. فمنهم من فهم أن مقصوده أن إثبات الوضع بإقرار الراوي على نفسه بالكذب عمل بقوله بعد اعترافه على نفسه بالكذب، ويلزم من قبول قوله العمل بكذبه. (يعني: أن الراوي كذاب فكيف نصدقه؟).
٢. ومنهم من فهم أن مقصوده أنه لا يُعمل بالإقرار بالوضع أصلا.

➢ والجواب:

إن قبول اعتراف الراوي بالكذب بمجرد الاعتراف من غير قرينة معه، مع قيام احتمال كذبه في إقراره بعينه ليس فيه القطع بقوله في إثبات الوضع أو قبول قوله.

ولمزيد توضيح:

١. الحكم بإثبات الوضع بإقرار الراوي لا يلزم منه أن يكون الدليل قاطعا، بل يكفي في ذلك غلبة الظن المأخوذة من قوله – وإنما رجحنا احتمال الصدق لأنه يبعد عادة أن ينسب مسلم إلى نفسه مثل هذا الأمر الشنيع من غير باعث ديني –وهو الغالب– أو دنيوي.
٢. ويحتمل أن يكون الباعث على إقراره هو كذبه وقلة حياؤه والتشكيك في الدين، وهذا يكتفى بإقراره مؤاخذة له، بصرف النظر عن صدقه وإن كان كاذبا في الواقع (كمثل من يدعي أنه سرق وهو كاذب فإنه يقطع إن لم يرجع عن إقراره).

إذا ليس مراد ابن دقيق العيد هو عدم العمل بإقرار الراوي، وإنما المراد نفي القطع بالوضع بإقراره، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم؛ لأن الحكم يقع بغالب الظن، وهو هنا كذلك.

ب/ الطرق والقرائن الدالة على معرفة الوضع في المتن:

١. **رِكَّةُ اللفظ والمعنى معًا، كالمجازفات، والإفراط في الثواب العظيم على العمل اليسير ... ونحوها.**

مثاله: :"من أكل فولة بقشرها أخرج الله منه من الداء مثلها"!

٢. **منافاته لدلالة القرآن القطعيّة.**

مثاله: "حديث مقدار الدنيا، وأنها سبعة آلاف سنة، وأن النبي ﷺ بعث في الألف السابعة ". فهو مخالف لقوله تعالى: "يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو"، وهذا الحديث الموضوع يقتضي معرفة الإنسان متى الساعة.

٣. **منافاته لدلالة السنة المتواترة والصحيحة.**

مثاله: "الأحاديث التي اختلقت في تحريم النار على من تسمى بمحمد أو أحمد" فهذه مناقضة لما هو معلوم من الدين أن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب، بل بالإيمان والأعمال الصالحة.

٤. **منافاته للإجماع القطعي.**

مثاله: "حديث من قضى صلوات الفرائض في آخر جمعة من رمضان كان ذلك جابرا لكل صلاة فاتته في عمره إلى سبعين سنة" فهذا مخالف للإجماع على أن شيئا من العبادات لا يُسقط فائتة سنة فضلا عن سبعين سنة!.

٥. **أن يُروى الخبر في زمن استُقرئت فيه الأخبار ودُوِّنت، فيُفتَّش عنه فلا يُوجد في صدور الرجال ولا بطون الكتب.**

٦. **أن يرد بدون إسناد، ويضاف إلى النبي ﷺ من غير بيان الطريق إليه.**

مثاله: "كل الأعمال فيها المقبول والمردود إلا الصلاة علي فإنها مقبولة غير مردودة ".

٧. **كل حديث يخالف الحقائق التاريخية التي جرت في عصر الرسول ﷺ.**

مثاله: "حديث وضع الجزية عن أهل خيبر".

٨. **أن يكون فيما يلزم المكلفين عمله وقطع العذر فيه فينفرد واحد به.**

٩. **موافقته لبدعة الراوي الداعي إلى بدعته.**

١٠. **أن يكون خبرًا عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بمحضر الجمع، ثم لا ينقله منهم إلا واحد ينفرد به.**

١١. **كل حديث يدَّعى فيه تواطؤ الصحابة على كتمانه.**

مثال للأربع السابقة (٨، ٩، ١٠، ١١): [حديث غدير خُم] "ما روي عن النبي ﷺ أنه أخذ بيد علي رضي الله عنه بمحضر من الصحابة كلهم، وهم راجعون من حجة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال: "هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا "، ثم اتفق الكل على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته !

إلى هنا تنتهي المذكرة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

المذكرة الثانية

الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة

- **أين كانت توجد الأحاديث الموضوعة قبل أن تؤلف لها كتب خاصة؟**

الجواب: كانت توجد في كتب العلل، وكتب التواريخ والضعفاء والسؤالات.

- **أقدم الكتب المؤلفة –حسب علمنا– في الموضوعات كتاب الموضوعات لأبي سعيد النقاش الحنبلي المتوفي سنة (٤١٤هـ) . وهو مفقود.**

- **ما هي الطرق التي سلكها العلماء في جمع الأحاديث الموضوعة:**

أ. ترتيبها على الأبواب (مثل الكتب الجوامع) وهو الأكثر.
ب. ترتيبها على حسب أوائل الحروف.
ت. ترتيبها تحت كليات مجملة .[١]
ث. تصنيفها في معنى معيّن من الموضوعات أو الوضاعين [٢].
ج. كتب جمعت أحاديث موضوعة (النسخ الموضوعة).
ح. الكتب المفردة في أحاديث موضوعة في مصنفات معينة.
خ. كتب غير مرتبة يُستفاد منها عن طريق الفهارس.

---

[١](مثل كتاب المنار المنيف لابن القيم).
[٢](مثل كتاب أحاديث القصاص لابن تيمية).

الكتب المؤلفة على الأبواب (كترتيب الجوامع)

من الكتب المؤلفة على ترتيب الجوامع (الأبواب):

❖ **كتاب: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير .**

مؤلفه : هو أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجُوْرقاني (ت ٥٤٣هـ) .

➢ اتهم الإمامُ ابن الجوزيِّ الإمامَ الجورقاني بأنه وَضَع حديثًا في صلاة الأيام والليالي .

- **وهذا الاتهام مردود لثلاثة أسباب :**

١. روى ابن الجوزي الحديث من طريق آخر ليس فيه الجورقاني، فليس مدار الحديث عليه .

٢. لعل الجورقاني دخل عليه إسناد في إسناد كما قال الحافظ ابن حجر .

٣. ثناء الأئمة على الجورقاني بالإمامة والخير .

- **منهج الجورقاني في كتابه :**

١. قدم لكتابه بمقدمة جيدة ذكر فيها منهجه فيه .

٢. يجمع فيه الأحاديث الضعيفة والموضوعة من الأباطيل والمناكير ويبين عللها ويذكر من اتهم بالوضع.

٣. يَسرد مقابل الموضوعات الصحاح والمشاهير تأكيدًا لبطلانها.

٤. ألّفه على طريقة الأبواب (كترتيب الجوامع)، فذكر سبعة عشر كتابا تحت كل كتاب عدة أبواب وهي تختلف قلة وكثرة من كتاب إلى آخر ومجموعها أربعين ومائة بابًا.

٥. يسوق الأحاديث بأسانيده .

- **ما الذي انتقده العلماء في منهج الجورقاني، وحكمه على الأحاديث بالوضع، وما وجه الصواب فيه ؟**

١. حكم على الأحاديث بالوضع لمجرد مخالفتها للأحاديث الصحيحة . قال الحافظ ابن حجر في (اللسان): ويذكر الحديث الواهي ويبين علته ثم يقول: باب في خلاف ذلك ويذكر حديثا صحيحًا ظاهره يعارض الذي قبله. وعليه في كثير منه مناقشات.

٢. أكثر من ذلك واسترسل فيه، وانتقد العلماء إكثاره . قال الحافظ ابن حجر: وقد أكثر الجورقاني في كتابه المذكور من الحكم ببطلان أحاديث لمعارضة أحاديث صحيحة لها مع إمكان الجمع وهو عمل مردود.

ووجه الصواب في ذلك: أن هذا المنهج خطأ إلا إن تعذر الجمع .

طبعات الكتاب: طبع الكتاب بتحقيق وتعليق عبد الرحمن ابن عبد الجبار الفريوائي.

❖ **وكتاب: الموضوعات من الأحاديث المرفوعات.**

مؤلفه: هو جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزيّ (ت: ٥٩٧ هـ).

سبب تأليف الكتاب: قال: فإن بعض طلاب الحديث ألح علي أن أجمع له الأحاديث الموضوعة وأعرفه من أي طريق تعلم أنها موضوعة، فرأيت أن إسعاف الطالب للعلم بمطلوبه يتعين خصوصًا عند قلة الطلاب.

يدل العنوان أن جميع الكتاب في المرفوعات لكن هذا باعتبار الغالب وذلك لوجود ترجمة في الآثار

○ **في هذا الكتاب :** (٤٩) منها للمرفوعات.

- عدد تراجم الكتاب ⟷ ٥٠ ترجمة ⟵ وكتاب واحد لشيء من الآثار.
- عدد أحاديثه ⟷ ١٨٣٦ حديثًا.
- عدد الآثار ⟷ ١٢، وهناك أثر بلا رقم .

والآثار من حديث ١٨٣٧ إلى ١٨٤٧ وبعدها أثر واحد بلا رقم للسيدة فاطمة رضي الله عنها.

له كلام في الصفات موافق لأهل التأويل. (قال الذهبي ليته لم يخض في التأويل ولا خالف إمامه. (يعني: أحمد).

لا يراجع كتبه، ويجمل أحكامه. قال الذهبي: له أوهام وألوان من ترك المراجعة وأخذ العلم من صحف.

➢ **من الأمور المنتقدة على ابن الجوزي** ⟵ إراده بعض الأحاديث الواهية في بعض كتبه ساكتا عنها [٣].

○ **منهجه في كتابه :**

١. قَدّم بمقدمة احتوت على أحد عشر فصلًا : (٥) خمسة ممهدات، و (٦) ستة مرتبطة بموضوع الكتاب .
٢. رتب كتابه على الأبواب .
٣. ساق أحاديثه مسندة ، وقد يسوقها من عدة طرق ويُنبّه على علة كل طريق .
٤. يعقب على كل حديث ببيان علته .
٥. ينبّه على أحوال الرواة بنقل كلام أهل العلم فيهم، أو يحكم عليهم من عنده .

✓ **فائدة:** قال ابن الجوزي رحمه الله: "واعلم أنه قد يجيء في كتابنا هذا من الأحاديث ما لا يُشك في وضعه، غير أنه لا يتعيّن لنا الواضع من الرواة، وقد يتفق رجال الحديث كلهم ثقات، والحديث موضوع أو مقلوب أو مدلَّس، وهذا أشكل الأمور".

وهذا يدل على أنه يورد في كتابه الأحاديث الموضوعات حسب المعنى الأعم من الوضع بالتعمد.

---

[٣] فموقفه مختلف في إيراد الواهيات والموضوعات، فهو في كتبه الوعظية مثل (المدهش) يُكثر من إيراد الموضوعات والواهيات ساكتا عليها ، وأما كتاب الموضوعات فإنه يقف منها موقف الناقد؛ ولعل هذا لأنه ألف ذلك الكتاب في أوائل الطلب، والله أعلم.

✓ **فوائد:**

- قد يستدل ابن الجوزي على وضع الحديث بإيراد آية أو حديث صحيح يناقض ذلك الحديث الموضوع.
- غالبا ما يحكم ابن الجوزي على الراوي وينقل كلام الأئمة فيه .
- جل اعتماد ابن الجوزي هو على نقد الإسناد.
- يذكر ابن الجوزي عدة طرق عن الصحابي الواحد، وهذا أمر نافع في بيان العلة.
- قد يتهم ابن الجوزي راويا آخر ليس بمتهم؛ لتشابه الأسماء.

➢ **جعل ابن الجوزي الرواة الذين تعمدوا الكذب وجُرحوا به سبعة أقسام :**

١. الزنادقة .
٢. المتعصبون .
٣. قوم وضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب خاصة .
٤. قوم وضعوا أسانيد لما يستحسنونه من الكلام .
٥. قوم وضعوا لغرض في أنفسهم .
٦. قوم وضعوا أحاديث بقصد الإغراب ليُطلَبوا وليُسمع عنهم .
٧. قوم وضعوا أحاديث تنفيقاً لسلعة أو تطلعاً لما في أيدي الناس .

➢ **كيف اهتم العلماء بكتاب ابن الجوزي رحمه الله:**

١. اهتم به العلماء اهتماما كبيرا.
٢. تعرّضوا له بالنقد والاختصار والاستدراك والتذييل.
٣. انتقدوه في الأحاديث التي ذكرها (خاصة إن كانت في السنن الأربعة أو المسند)
٤. ألف في ذلك الحافظ ابن حجر كتابه: "القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد".
٥. وألف السيوطي كتابه : "النكت البديعات" وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله.

➢ **هات الأحكام المجملة لأهل العلم على كتاب ابن الجوزي:**

الجواب:

١) قال ابن الصلاح (ت: ٦٤٣): " أكثر ابن الجوزي في الجمع حتى أودع ما لا دليل على وضعه، وإنما حقه أن يُذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة ".

٢) علّق البلقيني (ت: ٨٠٥) على كلام ابن الصلاح فقال: "والاعتراض عليه متوجه كما سبق، ومن جهة أنه ذكر أشياء فيها حسن بل صحيح أيضا ".

٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨): " غالب ما في الكتاب موضوع ".

٤) قال ابن كثير (ت: ٧٧٤): "كتابه حافل في الموضوعات، غير أنه أدخل فيه ما ليس منه، وخرج عنه ما كان يلزمه ذكره".

٥) قال الحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢): " أكثر ما في الكتاب موضوع، والمنتقد بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جدًا ".

٦) قال الكتاني (ت: ١٣٨٢): "أنه تساهل فيه كثيرًا بحيث أورد فيه الضعيف بل والحسن والصحيح".

➢ **كيف توازن بين أحكام ابن الجوزي وأحكام منتقديه:**

الجواب:

- نظرة ابن الجوزي تتجه إلى الأسانيد وما يقع فيها من علل يتولد بسببها الحديث الموضوع، ونظرة منتقديه متوجهة إلى المتن وأنه مروي بإسناد آخر.
- المنصفون من الأئمة كشيخ الإسلام وافقوا ابنَ الجوزي في حكمه على كثير من الأحاديث بالوضع.
- ولا يعدُّ عدم استيعابه انتقادا؛ فقد نص رحمه الله على أنه ترك أشياء ظاهرها الوضع حتى لا يضيع الزمان بالاشتغال بها.
  - مصادر ابن الجوزي في كتابه:

قال ابن عراق في تنزيه الشريعة: "ومواد ابن الجوزي التي يسند الأحاديث من طريقها غالبًا: الكامل لابن عدي، والضعفاء لابن حبان، وللعقيلي، وللأزدي، وتفسير ابن مردويه، ومعاجم الطبراني، والأفراد للدارقطني، وتصانيف الخطيب، وتصانيف ابن شاهين، والحلية وتاريخ أصبهان وغيرهما من مصنفات أبي نعيم، وتاريخ نيسابور وغيره من مصنفات الحاكم، والأباطيل للجوزقاني".

كتب ارتبطت بكتاب ابن الجوزي

ترتيب الموضوعات للذهبي، واللآلئ المصنوعة، وذيل اللالئ، والنكت البديعات، والتعقبات، والقول الحسن في الذب عن السنن، والذيل الممهد على القول المسدد، كلها للسيوطي، وتنزيه الشريعة لابن عراق، والفوائد المجموعة للشوكاني.

❖ **وكتاب القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد**

- **مؤلفه:** هو الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).
- **عدد أحاديثه** : ٢٣ أو ٢٤ حديثا[٤].
- **الغرض من تأليفه (موضوع الكتاب):** هو الدفاع عن مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى، حيث إن العراقي رحمه الله له رسالة تتضمن الحكم على تسعة أحاديث –وهي في المسند– بأنها موضوعة؛ اعتمد في ذلك على حكم ابن الجوزي عليها، وقد ساق هذه الأحاديث الحافظ في مقدمة القول المسدد.

فتعقب ابن حجر كل حديث وناقشه فيها إجمالا ثم تفصيلًا.

ثم ذكر أربعة عشر حديثًا لم يذكرها العراقي، وردت في كتاب الموضوعات لابن الجوزي، وتكلم عليها كذلك.

- **إذا مما يتكون الكتاب؟**

الجواب: يتكون من ثلاثة أشياء: نص رسالة شيخه العراقي وفيها (٩) أحاديث، وذكْر كل حديث منها والكلام عليه ومناقشته، وذكر (١٤) حديثًا أخرى موجودة في كتاب ابن الجوزي والكلام عليها.

قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد: "أما بعد : فقد رَأَيْت أَن أذكر فِي هَذِه الأوراق مَا حضرني من الْكَلَام على الْأَحَادِيث الَّتِي زعم بعض أهل الحَدِيث أَنَّهَا مَوْضُوعَة وَهِي فِي الْمسند الشهير للْإِمَام الْكَبِير أبي عبد الله أَحْمد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل إِمَام أهل الحَدِيث فِي الْقَدِيم والْحَدِيث والمطلع على خفاياه المثير لخباياه عصبية مني لَا تخل بدين وَلَا مُرُوءَة وحمية للسّنة لَا تعد بِحَمْد الله من حمية الْجَاهِلِيَّة بل هِيَ ذب عَن هَذَا المصَنّف الْعَظِيم الَّذِي تَلَقَّتْهُ الْأمة بِالْقبُولِ والتكريم وَجعله إِمَامهمْ حجَّة يرجع إِلَيْهِ ويعول عِنْد الِاخْتِلَاف عَلَيْهِ وَقد قَرَأت فِي ذَلِك جُزْءا جمعه شَيخنَا الإِمَام الْعَلامَة حَافظ عصره زين الدَّين عبد الرَّحِيم بن الْحُسَيْن الْعِرَاقِيّ تغمده الله بِالرَّحْمَةِ والرضوان كتبته عَنهُ ثمَّ قرأته عَلَيْهِ وَهُوَ مُشْتَمل على تِسْعَة أَحَادِيث هِيَ فِي التَّحْقِيق سَبْعَة وَفَاته شَيْء آخر على شَرطه كنت علقته على ذَلِك الْجُزْء فَرَأَيْت الْآن جمعه هُنَا وَقد رَأَيْت قبل أَن نَخُوض فِي حَدِيث الْأَجْوِبَة ونوجه الرَّد أَو نتعقبه أَن أذكر سِيَاق مَا أوردهُ الشَّيْخ على الْوَلَاء على نَص مَا كتبه فِي الْجُزْء وَالْمَذْكُور ثمَّ أذكر وَجه الذب عَن الْأَحَادِيث الْمَذْكُورَة على طَرِيقَة أهل الحَدِيث من غير تعسف وَلَا تكلّف".

❖ **وكتاب الذيل الممهد على القول المسدد:**

- **مؤلفه:** هو الحافظ جلال الدين السيوطي (ت:٩١١ هـ).
- **الغرض من تأليفه (موضوعه):** ذيّل فيه السيوطي على كتاب الحافظ "القول المسدد" الذي ألفه دفاعا عن مسند الإمام أحمد، فذكر السيوطي أحاديث لم يذكرها الحافظ ابن حجر وذكرها ابن الجوزي.
- **عدد أحاديثه:** (١٤) كما ذكر في كتابه تدريب الراوي –لأن الكتاب لم يصل إلينا–.

---

[٤] قال المدراسي: زاد الحافظ خمسة عشر حديثا فصار المجموع أربعة وعشرين.

❖ **وكتاب (ذيل القول المسدد ..)**

- **مؤلفه:** هو القاضي محمد صبغة الله المُدْراسي (ت: ١٢٨٠هـ).

➢ **عدد أحاديثه** : (١٤) حديثًا.

الحديث الأول فيه: حديث حماد بن سلمة "فلما تجلى ربه للجبل"، انظر الكلام عليه في آخر هذه المذكرة .

- **الغرض من تأليفه (موضوعه)**: ذيّل فيه المدراسي على كتاب الحافظ "القول المسدد" بأحاديث لم يذكرها الحافظ ، وهي في كتاب ابن الجوزي.
- **منهج المؤلف:** يبدأ بذكر الحديث من مسند الإمام أحمد ثم يذكر الطرق التي أوردها ابن الجوزي في الموضوعات ثم يتعقب عليه وكثيرًا ما ينقل عن السيوطي في كتابه: "النكت البديعات".
- **طبعات الكتاب:** طبع الكتاب في مكتبة ابن تيمية عام ١٤٠١ هـ.

❖ **وكتاب ترتيب الموضوعات :**

- **مؤلفه:** الإمام محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨).
- **الغرض من تأليفه (الموضوع)**: اختصار كتاب الموضوعات لابن الجوزي ، وليس ترتيبا له.

فإن كتاب ابن الجوزي مرتب، فهذا الكتاب في الحقيقة اختصار لكتاب ابن الجوزي.

➢ **منهج الحافظ الذهبي في كتابه ترتيب الموضوعات:**

١. رتبه على نفس ترتيب ابن الجوزي (ترتيبه على الأبواب كترتيب الجوامع)، ولم يقدِّم له بمقدمة.
٢. يسوق المتن بعد لفظة (حديث) غالبا، وأحيانا يذكر مدار الإسناد بعدها. مثاله حديث: ١٥.
٣. يختصر كلام ابن الجوزي على الحديث ويقتصر عليه، وإذا خالفه فإنه يتكلم بنفسه. مثاله حديث: ١٠٦٥.
٤. يجمع الطرق على مدار واحد، ثم يورد العلل المختلفة.
٥. إن كان للحديث طرق فإنه يحكم عليها بالإجمال ولا يسوقها.

❖ **وكتاب اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة :**

- **مؤلفه** : هو الحافظ جلال الدين السيوطي.
- **موضوع الكتاب:** قال السيوطي رحمه الله : "هو تلخيص الموضوعات، مع زيادات وتعقبات عليه".

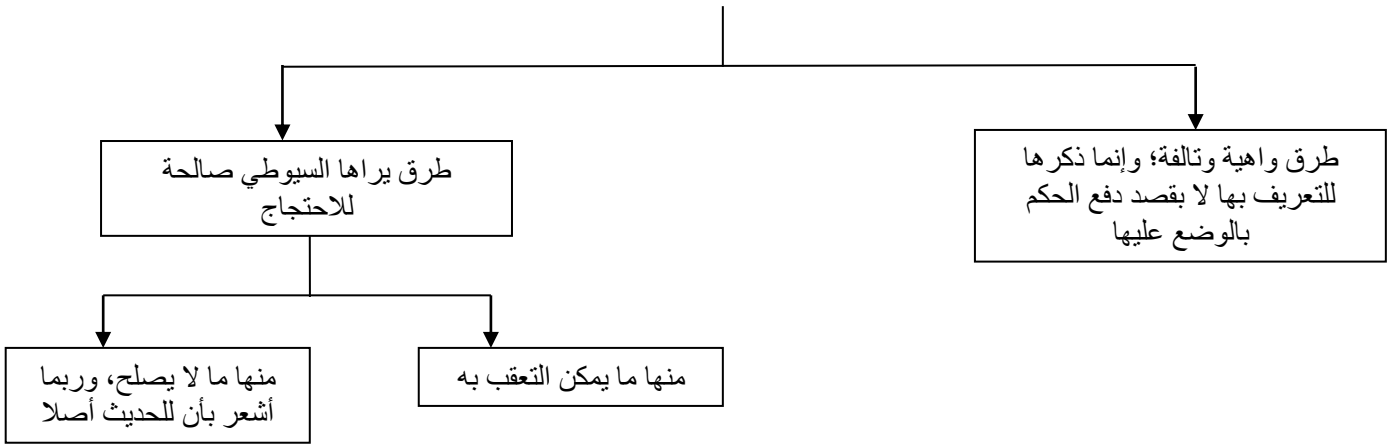
وهذا الكتاب عاد السيوطي لتأليفه على سبيل التوسع بعدما كان قد ألفه موجزا.

وقد استوعب أحاديث كتاب الموضوعات كلها في كتابه هذا؛ لأنه قال في آخر الكتاب: "وإذ قد أتينا على جميع ما في كتابه ... فلنشرع الآن في الزيادات عليه".

➢ **منهج السيوطي في هذا الكتاب:**

١. ختم كتابه بمقدمة ابن الجوزي بعد تلخيصها وذكْر المهم منها.
٢. يورد الأحاديث من نفس المصادر التي اعتمدها ابن الجوزي ككتاب تاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ نيسابور للحاكم، وكتاب الكامل لابن عدي، وكتاب المجروحينلابن حبان بأسانيدهم.
٣. يحذف إسناد ابن الجوزي إليهم، ويذكر أسانيدهم، ويستفتح الأحاديث باسم مخرجيها.
٤. ثم يعقب بكلام ابن الجوزي مختصرا، فإن كان متعقَّبا نبه عليه.
٥. جعل ترتيبه تبعا للأصل (على الأبواب).
٦. إذا توافق الجورقاني وابن الجوزي في الحكم على حديث بأنه موضوع فإنه يرمز بجانب الحديث (ج) .
٧. يقول في أول ما يزيده: قلت، وفي آخره: والله أعلم.

➢ **طرق الأحاديث التي يوردها السيوطي في اللالئ للتعقب بها على ابن الجوزي:**



❖ **وكتاب ذيل اللالئ المصنوعة :**

- **مؤلفه** : الحافظ جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١).
- **اسم الكتاب:** لهذا الكتاب عدة تسميات منها:

أ. ذيل اللالئ المصنوعة.
ب. ذيل الموضوعات.
ت. الزيادات على الموضوعات.

- **الغرض من تأليفه** : استدرك فيه السيوطي على ابن الجوزي أحاديث موضوعة لم يوردها ابن الجوزي في كتابه.
- **منهجه:** سار على نهج كتاب الموضوعات إلا في مواطن يسيرة خالف فيها، ورتبه على الأبواب.

الدليل على أن "ذيل اللالئ" كتاب مستقل: هو وجود خطبة قصيرة في أوله.

❖ **وكتاب النكت البديعات على الموضوعات** [٥]

- **مؤلفه** : الحافظ جلال الدين السيوطي.
- **الغرض من تأليفه:** استخلاص الأحاديث التي لا تبلغ درجة الوضع –عند السيوطي– من كتاب ابن الجوزي، فهو تعقب على ابن الجوزي.

➢ **عدد أحاديث الكتاب**: ثلاثمائة ونيف.

❖ **وكتاب التعقبات على الموضوعات:**

- **مؤلفه:** الحافظ جلال الدين السيوطي.
- **الغرض من تأليفه:** هو اختصار لكتابه "النكت البديعات على الأحاديث الموضوعات".

✓ كتاب "النكت البديعات" أصل لكتاب التعقبات.

✓ فالتعقبات مختصر للنكت البديعات.

➢ **عدد أحاديثه** : ثلاثمائة ونيف (نفس عدد الأصل).

➢ **منهج السيوطي في التعقب على ابن الجوزي في هذا الكتاب:**

١– ينازع ابن الجوزي في طعنه في بعض الرواة الذين تفردوا بالحديث الذين اتهمهم ابن الجوزي، وذلك بحكاية من وثقهم أو تقوية من قوّى أمرهم.

٢– ينازعه في دفع التفرد بذكر متابعين للراوي أو شواهد أو متابعات للحديث.

٣– يتعقب ابنَ الجوزي أيضا في إثبات الحديث بأن من أخرجه واحدا من أصحاب السنن الأربعة أو المسند أو البيهقي، وقد اشترط مصنفوها ألا يوردوا أحاديث موضوعة [٦].

٤– أحيانا يذكر متابعات للحديث هي في درجة الحديث الذي أورده ابن الجوزي من حيث النكارة، أو أنزل منه وكان يصيب أحيانا .

موازنة بين أحكام ابن الجوزي وأحكام السيوطي على الأحاديث :

إن تعقبات السيوطي كلها محصورة في الدفاع عن متن الحديث، وذلك بإيراد المتابعات والشواهد، أو دعوى عدم التفرد، أما ابن الجوزي فكان كلامه على الأسانيد في كثير من الأحاديث التي ساقها؛ وذلك لوجود علة تتعلق بالإسناد،

---

[٥] كتاب النكت البديعات أصل لكتاب التعقبات، فالتعقبات مختصر للنكت البديعات .

[٦] السيوطي رحمه الله عنده هدف عظيم وهو الحفاظ على مكانة السنن الأربعة، ونفي الموضوعات عنها، ولكن نقول: الهدف الأسمى والأكثر رفعة هو الحفاظ على جناب حديث النبي ﷺ، فلا نثبت له ما لم يثبت من قوله، والله أعلم.

وهو كذلك يعرض للكلام على المتن إذا قامت فيه علة تقتضي الحكم عليه بالوضع، وهذه الملاحظة لم ينتبه إليها كثير ممن تعقبوا ابن الجوزي، ولو لوحظت لقربت كثيرا من وجهات النظر بينه وبين غيره ممن تعقبه[٧].

والسيوطي يدافع عن الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي وهي في السنن الأربعة أو في المسند أو مصنفات البيهقي والجواب: إن أصحاب السنن الأربعة غرضهم من تأليفها أن يرووا فيها كل حديث استدل به مستدل من الفقهاء، بغض النظر عن صحته أو حسنه، أو ضعفه، ولهذا قد يروون فيها الشيء وضده [٨] فكون الحديث فيها لا يعني أن ابن الجوزي مخطئ في حكمه، والله أعلم.

وأما الحكم بالوضع على ما أخرجه أصحاب السنن وأحمد والبيهقي، فنقول: إن الحكم على الحديث بالوضع أمر نسبي تتفاوت فيه الأنظار، ويسوغ فيه التنازع، فلا يعترض على من حكم بالوضع عليها إذا ظهر له ذلك بترجيح بعض القرائن على بعض.

❖ وكتاب تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة

- **المؤلف:** هو أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني (ت: ٩٦٣ هـ).
- **هذا الكتاب تلخيص لما قبله من الكتب وهي:**
  ١- كتاب الموضوعات لابن الجوزي.
  ٢- كتاب اللآلى المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي.
  ٣- ذيل اللآلئ المصنوعة للسيوطي
  ٤- كتاب النكت البديعات للسيوطي .

➢ **ترتيبه :**

١. تبع في ترتيبه وتراجمه: ترتيب اللآلئ المصنوعة – كما نص في المقدمة –.
٢. جعل كل ترجمة –غير كتاب المناقب– في ثلاثة فصول:
   الأول : فيما حكم ابن الجوزي بوضعه ولم يخالف فيه .
   الثاني : فيما حكم ابن الجوزي بوضعه وتُعقّب فيه .
   الثالث : فيما زاده السيوطي على ابن الجوزي .
٣. جعل كتاب المناقب على الأبواب والسبب في ذلك :
   ١-اختصاص كل حديث أو مجموعة بطائفة أو شخص أو نحو ذلك .
   ٢-أو لطول كتاب المناقب فهو خُمُس الكتاب أو فوقه بقليل .

---

[٧] لو أن ابن الجوزي قيّد حكمه على الأحاديث في كتابه وقال: موضوع بهذا الإسناد، لكان نزاع غيره معه يسيرا، والله أعلم.

[٨] مثلا في الترمذي جاء (باب ما جاء في التغليس بالفجر) ثم بعده (باب ما جاء في الإسفار بالفجر).

➢ **منهجه فيه :**

١- قدم لكتابه بمقدمة ذكر فيها منهجه .

٢- جعل الكتاب في كل تراجمه على ثلاثة فصول .

٣- بوّب الكتاب بتراجم، كل ترجمة باسم "كتاب" وتحت كل كتاب ترد الفصول الثلاثة المذكورة .

٤- يُتبع متون الأحاديث والآثار بذكر مخرجيها .

٥- ينبّه على علة الحديث بعد ذكر مخرّجه .

- **أتبع ابن عراق المقدمة بخمسة فصول – أهمها آخرها – وهي:**

١. التعريف بالحديث الموضوع وأماراته وحكمه.

٢. تقرير وقوع الوضع فعلا.

٣. ذكر طرق حديث "من كذب علي" من كلام ابن الجوزي ملخصًا.

٤. قسم أصناف الوضاعين إلى (٧) سبعة أصناف.

٥. سرد أسماء الوضاعين والمتهمين والسراق. (من كتاب الضعفاء للعقيلي، واستل عددا منهم من ابن الجوزي).

❖ **وكتاب الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**

- **مؤلفه:** هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ).
- **موضوعه:** جمع فيه مؤلفه الأحاديث الموضوعة الواردة في عدد من الكتب.
  - **ما السبب الذي جعل الشوكاني يذكر فيه أحاديث ليست بموضوعة؟**

الجواب: لكي ينبه على أنه قد عدّ ذلك بعض المصنفين موضوعًا، كابن الجوزي مثلًا.

➢ **طريقة ترتيبه:** على أبواب الفقه.

➢ **منهجه:** يظهر أنه نهج منهج السيوطي.

بدأه بمقدمة ذكر فيها بعض المسائل التي تتعلق بكتابه من حيث مكانته، والطريقة التي سار عليها في تأليفه، ويمكن تلخيصها بما يلي:

أ. وضع لكتابه مكانة بين سائر الكتب المؤلفة في هذا الشأن، حيث رأى أن كتابه أجمعها مع اختصار في العبارة، والاكتفاء بالإشارة [حاول الاستيعاب].

ب. إذا كان الحديث مرفوعا صدره بقوله: حديث، وأضافه إلى صحابيه بعد ذكر متنه أحيانا، وإذا كان الحديث موقوفا أو مقطوعا صدره بقوله: قول فلان، ثم أعقب ذلك بذكر من أخرجه من أصحاب الكتب، فإن لم يقف على من أخرجه عزاه إلى أحد كتب الموضوعات التي أوردته.

ت. رتبه على أبواب الفقه.

إلى هنا انتهي الكلام على الكتب المرتبة على ترتيب الجوامع، وكذلك الكلام على الكتب المرتبطة بكتاب ابن الجوزي، والآن سنتكلم على الكتب المؤلفة أحاديثها حسب ترتيب أوائل الحروف (الأطراف).

الكتب المرتبة على أوائلها حسب حروف المعجم (الأطراف):

التصنيف في هذه الطريقة جاء متأخرًا عن التصنيف على طريقة الأبواب -إذا استثنينا كتاب ابن طاهر، على اعتبار أن مؤلفه لم يقصد إفراد الأحاديث الموضوعة -، كما ذكر ذلك الشيخ عمر فلاته حفظه الله [٩].

❖ **كتاب "تذكرة الحفاظ".**

- **المؤلف:** هو الحافظ محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت: ٥٠٧ هـ).
- **موضوع الكتاب:** جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي أوردها ابن حبان في كتاب (المجروحين)، فأصل أحاديثه هي الأحاديث التي أوردها ابن حبان في كتاب (المجروحين).

➢ **طريقة ترتيبه:** رتب كتابه على أوائل الحديث حسب حروف المعجم .

- **اهتمام العلماء به:** لهذا الكتاب مختصر باسم (التذكرة في الأحاديث الموضوعة والمنكرة)، وطبع باسم (تذكرة الموضوعات)، و (معرفة الموضوعات)، و (معرفة التذكرة)، ولا يعرف مختصره.

❖ **وكتاب "ذخيرة الحفاظ" أو "الذخيرة في الأحاديث الضعيفة و الموضوعة ".**

- **المؤلف** : هو الحافظ محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (٥٠٧هـ)
- **موضوع الكتاب:** جمع فيه الأحاديث الواردة في كتاب (الكامل) لابن عدي، فأصل أحاديث هذا الكتاب الأحاديث التي وردت في (الكامل) لابن عدي.

➢ **طريقة ترتيبه:** رتب كتابه على أوائل الحديث حسب حروف المعجم .

➢ **منهجه:**

١- جرّد مادة هذا الكتاب من تراجم ابن عدي في (الكامل).

٢- يذكر أول الحديث أو بعض فقراته.

٣- يحذف أسانيد ابن عدي إلى الراوي المترجم له، ثم يذكر السند من الراوي المترجم له المتكلم فيه .

٤- يراعي الاختصار .

٥- ينبه على الموقوف ليتميز المرفوع.

٦- يجمع طرق الحديث تحت هذا الطرف في الغالب.

٧- يتكلم على كل حديث و سنده في الغالب، مستفيدا من كلام ابن عدي أو مستقلا بحكم من قِبَل نفسه .

- **المؤاخذات عليه :**

وقع له بعض الأوهام ، وهذا لسببين:

أ. لوجود سقط في النسخة التي اعتمد عليها من نسخ الكامل. ب. لسبق النظر في الورقة.

---

[٩] التأليف على طريقة أوائل الحروف (الأطراف) قديم تاريخيا، لكن لم يُفرد فيه مصنف في الموضوعات إلا متأخرا.

❖ **وكتاب " الغماز على اللّماز"** .

- **المؤلف:** علي السمهودي (٩١١هـ).
- **موضوع الكتاب** : ذكر الأحاديث المشتهرة، الضعيفة و الموضوعة .

➢ **طريقة ترتيبه** : على حسب حروف المعجم .

تنبيه: كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة تعتبر من مظان وجود الأحاديث الموضوعة، ككتاب "المقاصد الحسنة" للسخاوي.

إلى هنا انتهي الكلام على الكتب المرتبة على حسب ترتيب أوائل الحروف (الأطراف)، وسنتكلم على الكتب المؤلفة المشتملة على كليات مجملة، وهو كتاب واحد فقط.

التأليف على طريقة الكليات المجملة :

❖ **كتاب "المنار المنيف في الصحيح و الضعيف".**

- **المؤلف:** هو الإمام محمد بن أبي بكر الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ).
- **موضوع الكتاب:** ذكر فيه كليات مجملة في الحكم على الحديث دون النظر إلى سنده، نتيجة سؤال وجه له عن ذلك، وهدف هذا الكتاب ظاهر من عنوانه من حيث قصد الاستيعاب .

➢ **طريقة ترتيبه:** رتبه على الكليات المجملة .

تنبيهات (ومنهجه):

أ. أورد رحمه الله الضوابط التفصيلية كيفما اتفق ولم يراع ترتيبها حسب الأبواب، ولذا تكرر كلامه في بعض الأمور.

ب. غالب الكليات التي أوردها سلمت له، و غالب ما استدرك عليه فيه نظر؛ لأنه محكوم بضعفه، وإنما النزاع بين كونه موضوعاً وبين كونه ضعيفاً لا يبلغ درجة الوضع .

ت. كثيراً ما يعطي المؤلف حكماً عاماً في أن الأحاديث الواردة في معنى معين لا تصح، ثم يستثني من ذلك الأحاديث الثابتة، كما جاء في كلامه على أحاديث الذكر بعد الوضوء، وأحاديث فضل الديك .

ث. ختم الكتاب بعقد فصل في الكلام على المهدي، تناول فيه بالتفصيل الأحاديث التي وردت عن المهدي الثابتة وغير الثابتة، واختلاف أهل السنة والشيعة وموقف أهل البدع منه .

ج. هدف الكتاب ظاهر من عنوانه حيث قصد الاستيعاب.

- **مثال لكلية مجملة:** كل حديث في خلق القرآن فهو موضوع.

إلى هنا انتهي الكلام على الكتب المرتبة تحت كليات مجملة، وفيما يلي الكلام على ترتيب آخر وهو التصنيف لنوع معيّن من الموضوعات أو الوضاعين (أحاديث القصاص).

التأليف لنوع معين من الموضوعات أو الوضاعين وهي أحاديث القصاص:

❖ **كتاب: القصاص والمذكرين :**

- **المؤلف:** هو عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ).
- **موضوع الكتاب:** إعطاء صورة كاملة عن القصاص مالهم وما عليهم، وسبب تأليفه هو إجابة لسؤال عن القصاص، ويلاحظ أن هذا الكتاب لم يشتمل على بيان الأحاديث الموضوعة من قِبَل جهلتهم، بل اكتفى بالإشارة إليها مجملة بين طيات الكتب.

➢ **طريقة ترتيبه:** على نوع معين من الموضوعات أو الوضاعين، وهو القصاص وهكذا الكتب الثلاثة التالية.

❖ **وكتاب: أحاديث القصاص.**

- **مؤلف الكتاب:** شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرّاني (٧٢٥هـ).
  - والكلام على هذا الكتاب في ثلاث نقاط:

١- أنه من أوائل الرسائل المؤلفة في الأحاديث المشتهرة، و معظمها باطل مكذوب، وبلغ عدد أحاديثه (٧٩) حديثاً، وقد استفاد العلماء بعده منه كالسيوطي والسخاوي وغيرهم.

٢- الرسالة جاءت إجابة على أسئلة وُجِّهت لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى، وإجاباته فيها موجزة.

٣- ربما سرد أحاديث مردودة، يعطف بعضها على بعض بقوله: (ومنها).

❖ **كتاب: الباعث على الخلاص من حوادث القصاص.**

- **مؤلف الكتاب:** الحافظ زين الدين العراقي (٨٠٦هـ).
- **موضوع الكتاب:** الهدف من تأليفه هو تنبيه أولي الأمر في الدولة إلى هذه الفئة (القصاص)؛ للقيام بمنعهم والحيلولة دون ضررهم على المسلمين، حيث أورد فيه الأحاديث والآثار التي تؤيد ما ذهب إليه من معارضة القصاص وذمهم.

❖ **كتاب: تحذير الخواص من أحاديث القصاص.**

- **مؤلف الكتاب:** الحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)
- **الغرض من تأليفه:** أنه استفتي في أحاديث تُروى عن بعض القصاص وهي موضوعة، فقام بتأليف هذا الكتاب.

➢ **محتوى الكتاب:** جاء الكتاب في عشرة فصول، وفي الفصل التاسع قام بتلخيص كتاب (الباعث على الخلاص من حوادث القصاص) للعراقي، وفي الفصل العاشر استدرك على العراقي زيادات فاتته، فأورد فيه آثارا كثيرة في إنكار السلف على القصاص واعتبار القصص بدعة أحدثت إبان الفتنة، ثم أتبع ذلك بتلخيص كتاب (القصاص و المذكرين) لابن الجوزي وبه ختم الكتاب .

إلى هنا انتهي الكلام على الكتب المصنفة على نوع معيّن من الموضوعات أو الوضاعين (أحاديث القصاص)، وفيما يلي الكلام على الطريقة الخامسة في الترتيب والتصنيف، وهي الكتب التي جمعت أحاديث موضوعة (نسخ موضوعة).

كتب جمعت أحاديث موضوعة (النسخ الموضوعة)

كان بعضها مصادر لكتب الموضوعات التي تصدت لبيان الموضوع والتحذير منه، ووصفها بالوضع باعتبارات متعددة، كـ "نسخة نُبَيط بن شَريط" و"والأربعين الوَدْعانية".

❖ **نسخة نبيط بن شريط.**

مؤلف الكتاب: أبو الحسن أحمد بن القاسم بن كثير اللكي المصري نزيل البصرة (ت: ٣٥٧ هـ).

منهجه: أورد في هذا الكتاب ٦٥ حديثا. وأوردها بإسناده ويحيل بقوله: وبه.

في إسناده أحمد بن إسحق ابن إبراهيم ابن نبيط وهو كذاب. قال الذهبي: فيه بلايا لا يحل للاحتجاج به فإنه كذاب.

❖ **الأربعين الودعانية.**

مؤلف الكتاب: محمد بن علي بن عبيدالله بن ودعان الموصلي (ت: ٤٩٤ هـ).

منهجه: أودع كتابه أربعين حديث موضوعًا في الخطب النبوية.

يركب الأحاديث من كلام الحكماء، وقول لقمان، ويطول الأحاديث.

ادعاء اتصال الأسانيد وصحته إلى الكتب المصنفة.

إلى هنا انتهي الكلام على الكتب التي جمعت أحاديث موضوعة (نسخ موضوعة)، وفيما يلي الكلام على الطريقة السادسة: الكتب المفردة في أحاديث موضوعة في مصنفات معيّنة.

الكتب المفردة في أحاديث موضوعة في مصنفات معينة:

❖ **كتاب: الدر الملتقط في بيان الغلط.**

- **مؤلفه:** الحسن بن محمد الصاغاني (ت: ٦٥٠ هـ).
- **الغرض من تأليفه:** هو التنبيه على أحاديث موضوعة وقعت في بعض المصنفات الحديثية، والتنبيه على أحاديث مُثّل بها لما في نسخ موضوعة.

المصنفات التي قام الصاغاني بالتنبيه على الموضوعات فيها، وهي قسمان:

أ) مصنفات فيها موضوعات:

١- كتاب (الشهاب في المواعظ والآداب) للقُضاعي (ت: ٤٥٤ هـ)، الذي ذكر فيه الشهاب ١٢٠٠ حديثا متونها قصيرة في الحكم والوصايا، استخرج منها الصاغاني ٥٦ حديثا موضوعا.

٢- كتاب (النُّجُم من كلام سيد العرب والعجم) للإقليشي (ت: ٥٥٠ هـ)، وهو عبارة عن ذيل على كتاب الشهاب السابق، استخرج منه الصاغاني ١٤ حديثا موضوعا.

ب) نسخ موضوعة :

١- كتاب (الأربعين الوَدْعانية) .

٤- كتاب (فضائل الأعمال) لـ محمد بن سرور البلخي .

➢ **عدد أحاديث كتاب الصاغاني** : انتهى آخر حديث في "الدر الملتقط" برقم (١٣٢) .

❖ **وكتاب: موضوعات من مستدرك الحاكم.**

- تسمية الكتاب: جاء في المخطوط: موضوعات من مستدرك الحاكم خُرِّجت من الفضائل، ومن دلائل النبوة، وذكره حاجي خليفة وبشار عوّاد باسم : "المستدرك على المستدرك".
- **مؤلفه:** هو الحافظ محمد أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ).

➢ **الغرض من تأليفه** : بيان أحاديث موضوعة من مستدرك الحاكم، فالمصنف الذي ارتبط ببيان الموضوع فيه: هو مستدرك الحاكم .

➢ **عدد أحاديثه:** ذُكِر أن عدد أحاديثه يُقارب (مائة) حديث .

❖ **وكتاب : (الاعتبار في حمل الأسفار) .**

- **مؤلفه** : الشيخ أبو الفوز محمد أمين السويدي العراقي (ت١٢٤٦هـ) .
- **الغرض من تأليفه (موضوعه):** جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي جزم الحافظ العراقي بأنها لا أصل لها، والأحاديث التي جزم بكونها موضوعة من أحاديث كتاب (إحياء علوم الدين للغزالي)، ولذا فالمصنَّف الذي ارتبط به هذا الكتاب هو (تخريج العراقي لأحاديث كتاب "إحياء علوم الدين" للغزالي)

➢ **عدد أحاديثه:** وصل إلى (٢٧١) حديثًا .

❖ **وكتاب: المُغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير.**

- **مؤلفه:** هو الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغُمَاري المغربي (١٣٨٠هـ) .
- **الغرض من تأليفه (موضوعه):** التنبيه على أحاديث موضوعة وقعت في كتاب (الجامع الصغير) للسيوطي، ولم يقم بتتبع جميع الأحاديث الموضوعة، كما اعتذر مؤلفه بذلك.

ومما نبه عليه المؤلف وجود أحاديث حكم عليها السيوطي نفسه في ذيل الموضوعات -الذي استدرك به على الموضوعات لابن الجوزي- بالوضع، ومع ذلك أوردها في "الجامع الصغير".

➢ **عدد أحاديثه: (٤٥٧) حديثًا .**

إلى هنا انتهي الكلام على الكتب المفردة في أحاديث موضوعة في مصنفات معيّنة، وفيما يلي الكلام على الطريقة السابعة والأخيرة، وهي كتب غير مرتبة يستفاد منها عن طريق الفهارس.

كتب غير مرتبة يُستفاد منها عن طريق الفهارس :

❖ **كتاب: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة.**

- **مؤلفه:** هو الشيخ محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني (ت١٤٢٠هـ) .
- **سبب تأليفه:** هو كثرة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وانتشارها بكثرة في كتب الفقه والفضائل.

➢ **منهجه :**

١- هذه السلسلة ليست خاصة بالأحاديث الموضوعة بل اشتملت كذلك على الأحاديث الضعيفة .

٢- الشيخ رحمه الله لا يقلّد أحداً فيما يصدره من الأحكام على الأحاديث بل يتبع القواعد الحديثية .

٣- لم يُراعِ في إيراده للأحاديث ترتيبًا معيّنًا، بل يوردها مُقدِّمًا منها ما يرى الحاجة أدعى أو كثرة انتشاره .

٤- اعتناؤه بتتبع طرق الحديث وشواهده، والكلام على معانيه وفقهه وفوائده وغير ذلك .

- أصل هذه السلسلة: هي عبارة عن مقالات في مجلة (التمدّن الإسلامي) ثم بدأ الشيخ نشرها أجزاء متسلسلة يحوي كل جزء منها مائة حديث أو أكثر .

الرواة الضعفاء والواهون والوضّاعون، والتصنيف فيهم :

سؤال : أين كانت توجد تراجم الوضّاعين والكذّابين قبل أن تُخصص لها المصنفات ؟

١- في كتب العلل.

٢- وفي كتب تراجم الرواة الضعفاء .

سؤال: أذكر المؤلَّفيْن في الوضاعين:

أ. كتاب "تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين" لابن شاهين.

ب. كتاب "الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث " لبرهان الدين الحلبي -سبط ابن العجمي-.

❖ **كتاب: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**

- **مؤلفه:** أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين (٣٨٥).

➢ **منهجه والملاحظات عليه:**

١. اعتمد على أقوال النقاد السابقين كأحمد بن حنبل، وابن معين دون تصرف، وإنما مجرّد نقل لأقوالهم.

٢. يورد بعض الثقات لمجرّد قول ناقد فيهم.

٣. يكرر بعض الرواة في الباب الواحد ويعتبرهم اثنين أو ثلاثة.

➢ **أهمية كتابه:**

هو من الكتب المهمة في الضعفاء للأمور التالية:

١. لاعتماده على مصادر ليس لها ترتيب معيّن، كالعلل للإمام أحمد.

٢. لاعتماده على مصادر يعزّ وجودها في عصرنا، كالرجال والعلل لأبي جعفر ابن عمار.

٣. لاعتماد من جاء بعده من النقاد على كتابه، مثل الخطيب البغدادي في تاريخه.

فائدة: انفرد ابن شاهين في عنوان كتابه " تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين " بالتنصيص على الكذابين، بينما الكتب التي كانت في تلك الفترة لا تنص عناوينها على الكذابين بل على الضعفاء ونحوهم.

❖ **وكتاب: الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث.**

- **مؤلفه:** برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي (٨٤١).
- **موضوعه:** جمع فيه من وقف على أنه رمي بوضع الحديث على رسول الله ﷺ، وغيرها من التراجم انتخبها من "ميزان الاعتدال" للذهبي، وزاد عليه من "موضوعات ابن الجوزي" ومن"تلخيص مستدرك الحاكم" للذهبي.

➢ **عدد تراجم الكتاب:** من أصل الكتاب ٨٨٠ ترجمة، واستدرك المحقق إبراهيم اللاحم ٨٧ ترجمة على شرطه.

➢ **منهجه :**

١. لم يذكر في كتابه مَن قيل فيه "اتُّهم" أو "متهَم"؛ لأنه يحتمل ألا يُراد بذلك المتهم بالكذب.

٢. ذكر في كتابه مَن صُرّح فيه بالوضع، أو ظن حافظ أنه وضع .

٣. ربما يذكر مَن قوي عنده من خلال كلام بعضهم أنه وضع .

٤. لا يذكر فيه من اقتصر فيه على أنه "دجال" أو " كذاب / يكذب" أو "متهم بالكذب" دون تصريح بكونه قد وضع؛ لاحتمال أن المراد غير الوضع.

٥. رتبه على حروف المعجم في الاسم، واسم الأب؛ ليسهل تناوله.

٦. من كانت له رواية منهم في شيء من الكتب الستة، رمز على اسمه رمزه المشهور .

٧. إذا اشتبه أحد منهم بغيره، فيذكره في أول مَن اشتبه به منهم؛ تمييزا.

٨. اختصر تراجمهم واقتصر فيها على محل الشاهد.

➢ **مناقشات لمنهجه :**

١) صرّح رحمه الله تعالى بأن غالب من قيل فيه : "متهم"، قد صرح بكذبه آخرون .

ويعترض عليه:

أ. أن الظاهر من قولهم : "متهم" أي متهم بالوضع ، ومع هذا ذهب إلى عدم إيرادهم ؛ لاحتمال أن يكون المراد : الاتهام بغير الكذب في الحديث ، مع أن كلام الأئمة من الأمور الاصطلاحية التي لا تحتمل إلا معنى واحدا .

ب. وإذا كان الغالب فيمن اتهم قد صُرّح بكذبه: فيلزمه ذكرهم لأن الحكم للغالب.

٢) أنه يذكر الراوي الذي فهم المصنف فيه أنه وضع حديثا، فهذا العمل بالمفهوم ينقض ما ذهب إليه من عدم إيراد إلا ما صرّحوا فيه بأنه يكذب.

٣) لم يشر إلى السبب الذي حمله على عدم اعتبار هذه العبارات " دجال أو كذاب أو يكذب " من الألفاظ الصريحة في الرمي بالكذب.

٤) أنه ذكر في ترجمة إبراهيم بن محمد الفريابي أن وضع السند أخف من وضع المتن، فكيف يُسلَّم له ذلك مع أن النتيجة واحدة؟ اللهم إلا إذا كان المتن معروفا ثابتا وزُكِّب له إسناد أو قُلب بقصد الإغراب، فهذا يتساهل فيه البعض.

٥) أنه ذكر في ترجمة إبراهيم بن محمد الأصبهاني: أنهم اتهموه ، وذكر أن هذا يحتمل أنهم اتهموه بالكذب ويحتمل بالوضع ، وظاهر هذا الكلام أنه يفرّق بين عبارتي "الكذب" و"الوضع"، وهذا من مفرداته، وعلماء الحديث يستعملون العبارتين بمعنى واحد ، اللهم إلا أن يكون هذا اصطلاحا خاصا به ، والله أعلم.

أنواع جرح الضعفاء العشرون من كتاب المجروحين مع مثال لكل نوع منها:

١- **الزنادقة:** (الذين يعتقدون الكفر ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر).

مثال: بيان بن سمعان النهدي .

٢-وضّاعون على الثقات في الترغيب والترهيب :

مثال: ميسرة بن عبد ربه، الذي أقر بالوضع للترغيب .

٣-وضاعون على الثقات استحلالاً وجرأة :

مثال: الحسن بن علوان الكلبي .

٤- **وضاعون عند الملوك (نادراً)، أو لسبب انفعالي، أو لترويج سلعة:**

مثال: غياث بن إبراهيم .

٥-من غلبت عليه العبادة وغفل عن الحفظ، فإذا حدث كثر وهمه :

مثال: عبد الله بن المحرر.

٦-من اختلط بأخرة، فلم يتميز صحيح حديثه من سقيمه، فاستحق الترك:

مثال: ليث بن أبي سلي .

٧-من كان يتلقن إذا لُقِّن:

مثال: عبد الله بن لهيعة .

٨-من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب لجهله :

مثال: مؤذن مسجد البصرة بمحلة (العوقة)، لما روجع في تحديثه عن حميد الذي لم يره قال: لا يجوز؟!

٩-أقوام كأنهم مغفلون، يحدثون عن من لم يروهم بكتاب صحاح :

منهم: شيخٌ أتاه أحمد بن محمد بن حجاج فأخرج إليه كتباً فأخذ بعضها و ترك بعضاً ، فقال لما تركه: هذا اشتريته بأكثر مما اشتريت هذا !

١٠- قوم يقلبون الأخبار و يسوون الأسانيد:

مثال: بقية بن الوليد .

١١- قوم وقعت منهم المناكير، لما حدثوا بأشياء لم يضبطوها لعدم قناعتهم بما سمعوه :

مثال: محمد بن جابر .

١٢- قوم ذهبت كتبهم، فحدثوا من كتب الناس من غير حفظها ولا سماع لأحاديثها :

مثال: عبد الله بن لهيعة .

١٣- **قوم استحقوا الترك لفحش أخطائهم، حيث غلبت على صوابهم أو كادت إن كان ثقة في نفسه وفي روايته (وهذا جرح مقيد)**

مثال : إسماعيل بن عياش في غير حديثه عن الشاميين .

١٤- قوم كان بلاء أحدهم من ابن أو ورّاق، مع ثقتهم بهم .

مثال: سفيان بن وكيع بن الجراح، كان ورّاق يدخل عليه أحاديثه .

١٥- **قوم استنكفوا عن ترك الأحاديث المدخولة عليهم بعد إذ تبينت لهم، أو لم يلتفتوا لها**

مثال: داود بن يزيد الأودي .

١٦- قوم أصرّوا على أخطائهم بعد تبينها لهم:

مثال: عاصم بن عبيدالله .

١٧- المعلن بالفسق والسفه –و إن كان صدوقاً في روايته –:

مثال: ابن مناذر، الذي كان يرسل العقارب في المسجد الحرام لتلسع الناس، ويصب المداد في الوضوء ليسود وجه الناس!

١٨- قوم يستعملون تدليس الشيوخ للإيهام :

مثال: عطية العوفي .

١٩- المبتدعة الدعاة إلى بدعتهم :

مثال: عروة بن عبيد الرافضي الألثغ.

٢٠- القصاص والسؤال :

منهم السائل الذي حدث الإمام اسحاق بن راهويه، بعد أن سأله مالاً، فأرسله للعمل، فذكر أحاديث في كراهية العمل .